

ما بعد الانتخابات (ملاحظات تحتاج إلى وقفة)

عماد صلاح الشيخ داود*

توطئة:

تُعد الانتخابات الحرة والنزيهة صورةً من صور نجاح الانتقال الديمقراطي وترسيخ آليات عمله في النظم السياسية الساعية إلى إدارة حكم ناجحة وفعالة، مما يستدعي حماية أهم عنصر من عناصر الحرية السياسية والتعبير عن الرأي من كل ما يشوب عمليات الاقتراع، من إشكالات سواء على الصعيد التنظيمي أو على صعيد الترويج أثناء مدة الحملات الانتخابية. بما يحول من إمكانية مشاركة الناخبين، وخاصة الشباب، والمراقبة القوية للانتخابات.

1. الحاجة إلى المشاركة الشبابية: يُعد الشباب عصب العملية الديمقراطية بكل مفاصلها، لما لهم من قدرات على المشاركة، وتنظيم الحملات الانتخابية، ورصد المشكلات العامة. وأية ديمقراطية في العالم يغيب عنها جيل الشباب، تُعد آلية انتقال مصابة بالعرج، وهو ما لا تلتفت إليه الكثير من دول العالم والمؤسسات المعنية بتنظيم الانتخابات. التي تكتفي بإعلان نسب المشاركة العامة في الانتخابات العامة وكأنها نهاية المطاف، وتغفل الإعلان عن نسب المشاركة الشبابية فيها، ما يعكس ضعف مسارات الاهتمام بالتنشئة السياسية لدى جيل المراهقين والشباب وبخاصة ضمن المناهج التعليمية، التي حتى وإن وجدت فهي لا تعدو أن تكون اسقاط فرض بلا خشوع، ويؤدي في نهاية المطاف إلى نفوق الثقافة السياسية الأداة الأهم لتعليم الشباب قيمة المشاركة الفعالة في الديمقراطية، وكذلك إلى غياب ما يُعرف اصطلاحاً «بالديموقراطية السائلة» التي تفسح المجال إلى تضمين الأجندة السياسية لبعض الموضوعات، عبر ما يتم الترويج له في المنصات الرقمية، كما هو معمول به في التجربة التايوانية «حين يلاقي أحد الاقتراحات المطروحة عبر تلك المنصات دعماً من خمسة آلاف شخص على الأقل، يُوضع هذا الاقتراح تبعاً لذلك على الأجندة السياسية، حيث يتم تطبيقه بالاشتراك مع جميع المشاركين، بما فيهم من أرسلوا الاقتراح أنفسهم. حتى وأن لم يبلغ هؤلاء سن الرشد بعد»¹

1. <https://tinyurl.com/yrqgbj9l>

* استاذ السياسات العامة والتنمية المستدامة بكلية العلوم السياسية جامعة النهدين.

2. حساب مشاركة الناخبين: يُعد هذا الحساب أمراً بالغ الأهمية لقياس مدى مصداقية وفعالية الانتخابات. كما يشير أيضاً إلى مستوى المشاركة بين الأفراد، ولذلك، يجب تسجيل جميع البيانات التي تم جمعها بدقة دون حذف أو تلاعب، ويترتب على المؤسسات المعنية بتنظيم الانتخابات مراقبة مشاركة الناخبين على نحو جاد لأنهم يلعبون دوراً أساسياً في صنع القرار من خلال الوكالة النيابية التي منحوها إلى ممثلهم، فإذا ما كانت نسب المشاركة منخفضة، يتوجب على تلك المؤسسات السعي إلى تصحيح الأوضاع من خلال معالجة المشاكل المتعلقة بالعملية الانتخابية، حين تلعب عوامل عدة أدوارها في ذلك (كالعمر والتعليم والعرق والمهنة والوضع الاجتماعي والاقتصادي والمرشحين والقضايا التي يتم التصويت عليه)

وجرت العادة لحساب مشاركة الناخبين في الانتخابات معرفة عدد الأشخاص المؤهلين للتصويت لأنها ستساعد على تجنب الأخطاء في الحساب. والخطوة التالية هي تحديد عدد الأصوات المدلى بها لأنها تمثل عدد الأفراد الذين شاركوا في الانتخابات فعلاً (ويجب أن يتم عد أوراق الاقتراع بدقة وإعادة فرزها). وتوفر العمليات الرقمية أفضل طريقة لضمان فرز بطاقات الاقتراع، كما يجب حساب عدد الناخبين الذين امتنعوا عن التصويت، إذ لا يمكن التغاضي عن ذلك لأن الامتناع عن التصويت لا يزال جزءاً من العملية الديمقراطية (يمكن أن يعطي نظرة ثاقبة لمستوى مشاركة الناخبين). وبمجرد الاستيثاق على البيانات السابقة يمكن تحديد نسبة مشاركة الناخبين. ويتم حساب ذلك بقسمة عدد الأصوات التي تم الإدلاء بها على إجمالي عدد الناخبين المؤهلين، مضروبة في مائة. وتمثل النسبة المئوية الناتجة نسبة الناخبين المؤهلين الذين شاركوا في العملية الانتخابية²، وهي دليل على تقييم الجمهور لأداء وفاعلية (الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات). ضمن دورات السياسات العامة السابقة التي تشكل قوتها وفعاليتها إحدى مؤشرات ارتفاع نسب المشاركة أو انخفاضها في الانتخابات التي تلي تنفيذها (أي دورات السياسات العامة المذكورة) لأن الثقة المكتسبة من وراء حسن الأداء هي التي تحفز الناخب للذهاب من جديد إلى صندوق الاقتراع وإعادة تجديد وكرالته النيابية إلى من يمثله.

3. الامتناع عن التصويت: في اغلب العمليات الانتخابية، يتمتع عدد من الأفراد عن التصويت، قد تكثر أعدادهم أو تقل بحسب الموقف؛ والذي يعد مظهراً من مظاهر الديمقراطية كما أسلفنا في النقطة السابقة. لكن الإدارة الجيدة للعملية الانتخابية، وكذلك حسن أداء النواب

2. <https://electionbuddy.com/blog/2023/05/29/how-to-calculate-voter-participation/>

أو الممثلين في الدورات السابقة؛ المترافق مع النجاح في تنفيذ دورات السياسات العامة على أكمل وجه، هي السبل الأكثر نجاعة على التقليل من نسب الامتناع المذكورة.

في مضمار موازي قد يسهم الامتناع في حسم نتائج الانتخابات احياناً كما حصل في عام 2016، عندما هزم الرئيس دونالد ترامب وزيرة الخارجية السابقة هيلاري كلينتون في الترشح للبيت الأبيض، حين لم يدل نحو ما يقرب من 100 مليون أمريكي بأصواتهم لمنصب الرئيس (وهو عدد أكبر من عدد الأصوات التي حصل عليها أي مرشح فردي) ما أسهم في حسم السباق لصالح ترامب.

وفي مضمار ثالث يقول كريستوفر فيديريكو، أستاذ العلوم السياسية في جامعة مينيسوتا³:

«إذا كنت تعتقد أن مواطنيك والمسؤولين الحكوميين يبذلون قصارى جهدهم من أجل أنفسهم ولا يمكن الوثوق بهم للتصرف بطريقة أخلاقية، فمن المرجح أن يُنظر إلى التصويت على أنه عديم الفائدة».

ثم يضيف «علينا أن نأخذ بنظر الاعتبار أن الأشخاص الأكثر انفتاحاً على التجارب الجديدة هم أكثر عرضة للتصويت، وعلى العكس من ذلك، فإن الأشخاص «منغلقي الأفق نسبياً ولا يحبون الأشياء الجديدة» وأولئك هم الأقل انفتاحاً وحزماً»

4. الاخلاقيات الانتخابية : من المعلوم لدى المهتمين بالشأن الانتخابي وإدارة الحملات بأن هناك أسلوباً شرعياً للإدارة واسلوباً آخر يوصف بأنه غير شرعي ذلك هو المستشري بشدة في انتخابات دول عالم الجنوب، وقوامه (شراء الأصوات، القسم وحلف اليمين، التزييف، أو اللجوء إلى العنف)⁴ وهي اساليب تبتعد عن أخلاقيات الانتخابات ولا تفضي إلى كفاية ونزاهة العملية الانتخابية برمتها، وتسمح فيما بعد إلى فشل دورات السياسات العامة، وانعدام ثقة الناس بالمؤسسات السياسية كافة، مما ينعكس سلباً في نهاية المطاف على سمعة المرشح وحزبه وإمكانية استدامة الحزب في الحصول على المقاعد المبتغاة في الانتخابات القادمة، لأن الأصل في استمرار الوكالة النيابية الثقة بين الأصيل (المواطن الذي سيصوت) والوكيل (المرشح) .. لذلك نجد في بعض الديمقراطيات الراسخة (التي لا تخلو أيضاً من بعض الاختلالات، لكنها تمكنت من

3. <https://www.cnbc.com/2020/10/30/why-people-choose-not-to-vote.html>

4. د. كمال محمد الأسطل، كيف تدير حملة انتخابية ناجحة، غزة: جامعة الأزهر، 2015، ص 28.

التطبيق الجيد لمعايير المساءلة والمحاسبة) أستمّر بعض النواب في اشغال مقاعدهم لدورات عدة وفوز أحزابهم على نحو متكرر. مرد ذلك يعود إلى قدرات النائب على المشاركة الفاعلة في دورات السياسات العامة وقربه من الجمهور ومصداقيته ونزاهته، وهذا ما يفضي إلى النجاح جراء التقديس الحاصل لشرف المهنة.

في مسرب آخر ضمن محور الأخلاقيات نجد الكثير من صور التهديد أثناء الحملات وبعد انتهاء الانتخابات. منها ما يبتغي ثني بعض المرشحين عن الاستمرار بحملتهم وحملهم على الانسحاب، ومنها ما يأتي بعد الخسارة في الانتخابات من تهديدات للجمهور وتهجم على بعض المقربين باستخدام وسائل التواصل الأمر الذي يبتعد كثيراً عن السبل القانونية للاعتراض على النتائج..

من ذلك ماحدث خلال الانتخابات التشريعية التونسية المبكرة من خلال ما تحدثت به إحدى المرشحات عن العنف الرمزي الممارس ضدها بالقول:

«قرار الترشح في حد ذاته لم يكن سهلاً. كان يحتاج إلى امرأة قوية مدركة لما ينتظرها ومستعدة لكل العقبات وخاصةً عدم التأثير بما يُقال من حولها، وأن تواصل مهمتها بإصرار وتجاهل، لأنها تعي جيداً أن الطريق لن تكون سالكةً أساساً، لكونها امرأةً أقدمت على اقتحام السياسة أمام مجموعة من الذكور الذين لم يتقبلوا فكرة أن تزاحمهم امرأة أو أن تفوز أمامهم. كانت المواقف الصعبة كثيرةً، لكن أشدها وطأةً هي محاولة البعض، سواء من المحيط العائلي أو من خارجه، التأثير على بناتي ولا سيما ابنتي الصغيرة وتأليبهن ضدي، إذ تعمّد بعضهم اعتراض طريق ابنتي الصغيرة وسؤالها بشكل استفزازي: هل اشتقت إلى والدتك؟ أيتها المسكينة، أمك تركتك بمفردك طوال اليوم، أمك لم تهتم بك وبدراستك، هل أنت راضية أن تذهب أمك للبحث عن التزكيات ولا ترجع إلا ليلاً، وتترك تاكلين طعاماً من الشارع؟ وغيرها من الأقاويل التي من غير الملائم أبداً أن تقال لطفلة صغيرة، لأنه من السهل أن تتأثر بما يُقال لأنها أساساً لا تفهم جيداً ما يجري“.

ومن الحوادث الأخرى ضمن الانتخابات ذاتها، تعرض إحدى المرشحات للانتخابات اثناء ولوجها إلى إحدى الإدارات في منطقتها، لهجوم من أحد أتباع مرشح منافس قام خلاله بشتمها وإهانتها والبصق على وجهها، فقط لأنه طُلب إليه أن يفعل ذلك لإرباكها.

كل تلك الممارسات التي تبتعد عن الاخلاقيات الانتخابية تشوه حقيقة الانتقال الديمقراطي والمسعى لبناء تجارب رائدة في عالم الجنوب، الذي رزح كثيراً تحت حكم النخب العسكرية والنظم الشمولية الاطلاقية.

مقترحات نهائية:

● لا يخفى على كل من يهتم بشؤون إدارة الحكم الجيد، الدور الكبير والريادي للشباب سواء من كان مؤهلاً للتصويت أو من هم بعمر أقل، وتأثيراتهم على صنع القرار منذ الانموذج الصارخ لثورة الطلاب في العالم خلال ستسينيات القرن المنصرم حتى اليوم، ما يحتم على أصحاب الشأن إيلاء الاهتمام المتزايد بالمشاركة الشبابية في الانتخابات، القائمة على أسس رصينة للتنشئة السياسية تسمح ببناء انموذجاً سليماً ديمقراطياً للثقافة السياسية لدى تلك الشريحة المهمة، التي غالباً ما تكون مهمشة وبعيدة عن صنع القرار.

● مراعاة المؤسسات المعنية بإجراء الانتخابات للوسائل العلمية والانموذجات الصحيحة لحساب نسبة المشاركة في الانتخابات، بما يزيد من درجة الثقة بعملها من قبل الجمهور ويضمن مشاركته الفاعلة في الدورات القادمة، لما تفعله الثقة من فعل إيجابي لتغيير التوجهات.

● النظر بعين الاهتمام إلى الفئات التي تمتنع عن التصويت، والاقتراب منها قدر المستطاع ومحاولة تلبية احتياجاتها ضمن خطط التنمية الوطنية، بما يفتح الآفاق لتقليص حجمها خلال الانتخابات المستقبلية بطريقة ديمقراطية سلمية قائمة على الاقناع..

والايمان التام بأن من صحة الانتقال الديمقراطي وجود هذه الفئات، ومن عوامل نجاحه مشاركتها في القادم من الدورات.

● أثبتت التجربة الدولية على مدى تاريخ الديمقراطيات في العالم، بأن الاهتمام بالأخلاقيات الانتخابية، يعد عاملاً من عوامل نجاح الانتقال الديمقراطي وتجسير العلاقة بين الجمهور والقوى السياسية المتنافسة في الانتخابات، وانفتاحاً سلمياً بين كل القوى السياسية يسمح لمناخات الحرية والعدالة والسلام بالانتعاش.

أ.د. عماد الشيخ داود

رئيس هيئة التحرير